الأنباء
الخميس 26 يناير 2017

أنباء لبنانية

الضاهر: سأتحالف مع ريفي في عكار

بيروت: بعد إعلان الوزير السابق اشرف ريفي ترشحه للانتخابات النيابية في طرابلس ودعمه لوائح في دوائر عدة، اعلن النائب خالد الضاهر لـ«المركزية» انه سيترشح للانتخابات في عكار على رأس لائحة يدعمها، واكد ان «من الطبيعي» ان يتحالف في الانتخابات مع ريفي، لانه على حد تعبيره محافظ على الثوابت ومتمسك بالحقوق السيادية وبحماية لبنان من المشروع الفارسي، وقال: سأخوض الانتخابات بلائحة تحفظ حقوق عكار وكرامتها، ولن نكون «اتباعا» لمن هم من خارج عكار، لن اتحالف مع الرئيس سعد الحريري على الرغم من علاقتي الجيدة به.

«التيار» و«القوات» و«الكتائب»: لا لـ «الستين».. و«التقدمي» و«المستقبل»: لا لـ «النسبية» الكاملة

عون في مجلس الوزراء: خياري بين التمديد لمجلس النواب أو الفراغ.. هو الفراغ

بيروت ـ عمر حبنجر ـ داود رمال

العودة الى اللاءات المتبادلة تهدد الاستحقاق الانتخابي في الصميم: «لا» لقانون الستين و«لا» للتمديد لمجلس النواب، «لاءان» يرفعها التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وحزب الكتائب، و«لا» مقابلة بوجه القانون النسبي او المختلط بين النسبي والاكثري يرفعها اللقاء الديموقراطي برئاسة وليد جنبلاط وتيار المستقبل وحركة امل ضمنيا.

ومع الاقتراب من نهاية مهلة دعوة الهيئات الناخبة، قبل 18 فبراير المقبل، تحتدم الاتصالات والمشاورات والعروض وسط حرارة سياسية مرتفعة وامنية تثير القلق.

الموقف عينه نجده مع القوات اللبنانية: «لا لقانون الستين ولا لتأجيل الانتخابات»، وهذا ما سيقود الى مواجهة سياسية مع اطراف لا تريد غير قانون الستين، ولا بأس مع بعض التعديلات، وتقول مصادر «القوات»: «لا تجربونا»، واضافت ان الكرة اليوم في ملعب رئيس الجمهورية الذي عليه ان يواجه دستوريا محاولات البعض العودة الى قانون الستين بعدم موافقته على مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، متوقعة صدور القانون الجديد خلال اسبوعين، وانها توصلت مع التيار الحر الى صيغة معدلة للقانون المختلط.

وتعجب بري من المزايدة المتزايدة حول القانون الانتخابي، معتبرا انهم اذا كانوا حادين ضد قانون الستين ونزلوا الى الشارع على هذا الاساس فسيجدونني قبلهم، مشددا على موقفه الرافض للستين، وقال: لا يحاولن احد ان يلبسني ثوبه، فقد آن لنا ان نخلع هذا الثوب، اما التأجيل فيمكن في حالة واحدة وهو التوافق على قانون جديد، كما شدد على ان اي صيغة لقانون انتخابي لا يمكن التوصل اليها الا بالتوافق حولها.

وقال بري: عيب علينا ان يبقى قانون الستين الذي يخرب البلد وينتج حربا اهلية ويدمر كل ما بنيناه، ويراد من ابقائه العودة بنا الى ما حصل في العام 1957 (ثورة 1958 ضد حكم كميل شمعون).

وقد حسم رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الجدل حول الانتخابات النيابية، وخاطب مجلس الوزراء بكلام حاسم بعدما طلب وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق طرح موضوع تعيين هيئة الاشراف على الانتخابات حتى يطرح الاسماء المرشحين لهذه الهيئة، فرد عون بالقول «تحدثت معك (امس الاول) بهذا الموضوع، لكني غير موافق على طرح موضوع هيئة الاشراف على الانتخابات لأن واجباتنا انجاز قانون انتخابات قبل هيئة الاشراف، واذا خيرت ما بين تمديد لمجلس النواب او الفراغ موقفي واضح في هذا الموضوع سأختار الفراغ، انا اقسمت على الدستور وأديت اليمين واتفق كل الفرقاء السياسيين على اعداد قانون انتخاب، اذا بعد ثماني سنوات لم ننجز قانون انتخاب أين فعاليتنا وصدقيتنا؟» وقد تم ارجاء الموضوع تبعا لذلك.

وفي اثناء كلام عون في بداية الجلسة تحدث عن موضوع الاتفاقات الدولية، ولفت نظر الوزراء الى ان «التفاوض في شأن الاتفاقات الدولية هو صلاحية رئيس الجمهورية حصرا وفق المادة الـ 53 من الدستور، ولا يمكن بالتالي ان يتولى الوزراء هذه المهمة الا بتفويض من رئيس الجمهورية، على ان يبقى ابرام الاتفاقات من مسؤولية مجلس النواب». اما بالنسبة للاذاعات من الفئة الثانية التي لم يوافق مجلس الوزراء على الترخيص لها فهي «صوت النجوم»، «صوت السما»، «ستار اف ام»، «باور ميديا غروب»، والسبب اما عدم توافر موجات للبث او بسبب التشويش على الملاحة الجوية.

المطران مطر شكر احتضان المملكة للعرب خلال مأدبة السفارة السعودية في بيروت

المفتي دريان: متضامنون مع المملكة ودول الخليج

بيروت: كرم القائم بأعمال السفارة السعودية في بيروت وليد البخاري رؤساء الطوائف اللبنانية، ضمن اطار الملتقى الثقافي الثاني لرموز الطوائف، تحت عنوان «لبنان يجمعنا».

وأولم البخاري لرؤساء الطوائف في دائرة السفير السعودي في اليرزة، واكد في كلمة له ان الملتقى يبعث برسالة أمل لما فيه خير الانسان وهو دعوة لاعلان صوت السلام والمحبة.

وغاب نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الاعلى الشيخ عبدالامير قبلان عن المأدبة ولم يكلف احدا بتمثيله، كما غاب رئيس المجلس العلوي الشيخ اسد عاصي لدواع صحية، في حين مثل مطران بيروت للموارنة بوليس مطر البطريرك بشارة الراعي، وحضر سفراء دول مجلس التعاون الخليجي وبينهم سفيرنا في بيروت عبدالعال القناعي والسفير البابوي المونسيور كاتشيا وتحدث امين عام رابطة العالم الاسلامي د.محمد عبدالكريم العيسى ورئيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني د.فيصل بن معمر، حيث شددا على الحوار والتفاهم بين الاديان والشعوب وعلى دور المملكة العربية السعودية الرائد على هذا الصعيد.

مفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان اشار الى ان هناك فكرا ارهابيا واجراميا يعيث في اديانا، مشددا على اننا لن نسمح بان تكون في لبنان بيئة حاضنة للتشدد والارهاب، واضاف: نحن في لبنان متضامنون مع المملكة الى أبعد الحدود والى جانب دول مجلس التعاون الخليجي، وتوجه الى السفراء العرب قائلا: أنتم بعدنا العربي ونحن متمسكون بعروبتنا.

المطران مطر لفت الى ان المسلمين والمسيحيين يشكلون في العالم نصف سكانه ولو توافقنا وتعارفنا لكسبنا الرهان على السلام في العالم بأسره، واعرب عن شكره لاحتضان المملكة للاخوة العرب

الملتقى الثقافي الثاني لرموز الطوائف بعنوان «لبنان يجمعنا» بدعوة من القائم بأعمال سفارة المملكة العربية السعودية وليد بخاري في اليرزة (محمود الطويل)

تقرير إخباري

جنبلاط يواجه مشاكل «بنيوية»

بيروت: يرى محلل سياسي خبير في شؤون الطوائف أن الزعيم الدرزي وليد جنبلاط يواجه اليوم عدة مشاكل أساسية وكلها من النوع البنيوي والذي يقارب أنه تهديد وجودي لدور المختارة:

أولى هذه المشاكل هو عدم قدرة المختارة على التكيف مع قانون انتخابي جديد في لبنان، خاصة قانونا من نوع النسبية. فهذا القانون يفتت الديموغرافيا السياسية الجنبلاطية الضئيلة والمتداخلة مع البنى الاجتماعية والسياسية المسيحية والسنية.. ثاني هذه المشاكل أن جنبلاط يعاني من أن معادلة تعويض ضآلة الحجم الدرزي يكبر الدور السياسي للمختارة. وهذه هي أكبر مشاكل جنبلاط الحالية. والواقع أن انفراط عقد اصطفافي 8 و14 آذار كان له ضحية كبرى هو دور وليد جنبلاط كبيضة قبان بين المحورين. ومع تبدد هذين الاصطفافين، فإن جنبلاط تقلص دوره وبدا أنه معروض عليه واحد من خيارين: إما البحث عن طرف كبير داخلي يقدم له الحماية السياسية، أو أن يحاول القتال بشراسة من أجل عدم الإصلاح السياسي للنظام، أي الإبقاء على قانون الستين. وبهذا الخيار سيبدو جنبلاط أنه قوة للدفاع عن الماضي.

أما المشكلة الثالثة، فتتعلق بأن المختارة الإقليمية أصيبت منذ الأحداث السورية بانهيار كامل. فجنبلاط قدم نفسه خلال العقود الماضية بأنه زعيم إقليمي لدروز المنطقة وليس فقط لدروز لبنان. وهذا المعنى سقط تماما الآن، حيث لم يعد للدرزي إلا معناه اللبناني وحتى الشوفي.

وثمة رسائل أخرى عن تبدل الزمن ومعادلاته وصلت لجنبلاط في الفترة القريبة الماضية، وكان منها وليس فقط أبرزها أن الأرض الديموغرافية في لبنان لم تعد تقف على أرض أول طائفتين مؤسستين للبنان الحديث، أي الموارنة والدروز، بل أصبحت تقف على أرض جديدة وفدت إليها من تطورات حصلت في المنطقة، والمقصود هنا الأرض الشيعية والسنية. تبدل الزمن، وتبدلت معادلاته السياسية.. وما كان في العام 1943 صحيحا أصبح الآن خطأ، وما كان أثناء اتفاق الطائف ثوابت أصبح بعد اتفاق الدوحة مسألة فيها نظر. وما كان قبل الحرب السورية واشتعال الفتنة السنية الشيعية معادلة محسومة أصبح الآن هباء منثورا. فجأة خسر جنبلاط دوره بيضة القبان بين 8 و14 آذار، وخسر الدروز دور طائفة التوازن بين المسيحيين والمسلمين كما كان حال المختارة أيام كمال جنبلاط، وخسر مكانته كعامل توازن بين السنية الحريرية وشيعة حزب الله كما كان حاله منذ انسحاب السوريين من لبنان. هواية التغريد على «تويتر» التي يكثر جنبلاط من ممارساتها في هذه الآونة، باتت تشبه نوعا من نزعته لكتابة مذكراته على الورق الإلكتروني. وحرصه على نشر رسوم تاريخية تروي قصة انهيارات أمم أو صعود أخرى، أو نشر رسوم لشخصيات تجسد معنى العقم السياسي، كلها محاولات من سيد المختارة لنقل ما في داخله من هواجس الى جهة لا يعرفها، لذلك يستعيض عنها بمخاطبة التاريخ وكتابة الهواجس.

المطران نصار بعد عدم تمكنه من مقابلة البابا: قرار إقصائي عن أبرشية صيدا.. إداري

بيروت ـ احمد منصور

اعتبر راعي ابرشية صيدا ودير القمر للموارنة المطران الياس نصار أن قرار اقصائه عن ادارة ابرشية صيدا هو قرار اداري صرف، وليس قرارا صادرا عن محاكمة قانونية وفقا للاصول، لافتا الى انه يطيع قرار قداسة البابا القاضي بانسحابه من الابرشية ولو وجده ظالما بحقه.

وقال: «ابقى ابنا للكنيسة ومدافعا عنها مهما كانت الظروف».

كلام نصار جاء خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في مقر الابرشية في صيدا موضحا موقفه بعد الرسالة التي تبلغها من بابا الفاتيكان فرنسيس عبر السفير البابوي المونسنيور غبريال كاتشيا مؤخرا بضرورة مغادرته ابرشيته والتنحي عن رعايته لها بحضور مطران صور للموارنة شكر الله الحاج وعدد من الآباء والكهنة وحشد من محبي ومريدي المطران نصار.

ولفت نصار في المؤتمر الى انه سافر الى روما بعد ثلاثة ايام من تبلغه القرار وانه حاول مقابلة البابا الا انه لم يتمكن من الحصول على مقابلة برغم دقة الموقف والظلامة اللاحقة به.

وقال: وقد وصلتني اشارات كثيرة في لبنان بأن ثمة خطة مدبرة لمنعي من مقابلة البابا، وتأكدت هذه الاشارات في روما، حيث علمت بأن اتصالات من مراجع كنسية في لبنان حصلت الى روما ليمنعوا عني لقاء قداسته.

كرامي طالب ريفي بـ "عدم حشر نفسه فيما لا يعنيه"

«حماوة» انتخابية في طرابلس: اشتباك بين ريفي وكرامي

بيروت: الموسم الانتخابي انطلق باكرا وحاميا في طرابلس، حيث افتتح اللواء أشرف ريفي المعركة بإعلان ترشحه وإطلاق جملة مواقف سياسية واستقبالات شعبية.

اللواء ريفي «وسّع» بيكار معركته، فلم تعد تقتصر على تيار المستقبل ورئيسه سعد الحريري ووزيره نهاد المشنوق، وإنما شملت الوزير السابق فيصل كرامي الذي استفزه كلام ريفي وأحرجه فأخرجه الى رد من العيار الثقيل نفسه.

فقد أعلن ريفي تحالفه الانتخابي مع ما أسماه «الجزء العروبي من آل كرامي» والمتمثل بالمهندس وليد معن كرامي، مما يعني أن ريفي أعلن نواة لائحته باكرا ولأن «المهندس معن كرامي (والد وليد) حمل راية العروبة وبقي حاملا لهذه الراية لأننا عرب»، غامزا من قناة الوزير فيصل كرامي كونه ـ برأي ريفي ـ حليف حزب الله، أي حليف «المشروع الفارسي».

"عدم حشر نفسه"

رد فيصل كرامي جاء سريعا، معتبرا أن ريفي حر في التحالف مع من يشاء ولكن للمرة العاشرة أقول له «هذا لا يبرر تطاوله على البيوت وإهانة الناس». ولفت كرامي في رده الى أن «ريفي تطاول على آل الحريري واعتبر أن سعد الحريري لم يحفظ أمانة أبيه، واليوم يتطاول على آل كرامي ويعتبر أن بيت عمر كرامي لا يمثل الجزء العروبي للعائلة، وأنني كشخص غير معني بكل شؤون آل ريفي. أطلب من السيد اشرف عدم حشر نفسه فيما لا يعنيه، فليس هو من يصنف البشر وليس هو من يحدد موقع بيت عمر كرامي ورحم الله من عرف حده فوقف عنده». (ريفي رد بدوره على الوزير فيصل كرامي داعيا إياه «لإعلان عروبته وانشقاقه عن المشروع الفارسي والتصدي لهيمنة المجرم السفاح قاتل الأطفال بشار الأسد» حسبما ورد في رد ريفي حرفيا).

كبارة.. ودم الابرياء

أما الرد الأبرز فكان من فؤاد كبارة (أحد كوادر تيار الكرامة)، داعيا ريفي للتراجع عن الترشح في طرابلس «فدماء الأبرياء الذين سقطوا في جولات القتال لم تجف بعد». وأضاف كبارة «هاجمت حكومة ميقاتي لأنها تضم وزراء من حزب الله فقبلت التوزير في حكومة تضم وزراء من حزب الله، وحملت راية الموقوفين الإسلاميين قبل توزيرك وحين أصبحت وزيرا للعدل تخليت عنهم وتحمي تحت جناحيك من يزرع الرعب في قلوب الآمنين ومن يطلق النار عشوائيا وعلى مبنى البلدية».

تحليل إخباري

ضبابية «القانون والمشهد» في عام الانتخابات.. هل يلجأ عون إلى الخيار الثالث والقرار الصعب؟!

بيروت: قانون الانتخابات يكتنفه غموض محير والمشهد الانتخابي يلفه ضباب كثيف. وبقدر ما تبدو الانتخابات النيابية مدخلا الى مرحلة استقرار سياسي لسنوات والى تكريس انطلاقة جيدة ومتوازنة للعهد الجديد، فإنها يمكن أن تكون مدخلا الى أزمة سياسية كبيرة والى فراغ جديد ليس رئاسيا ولا حكوميا هذه المرة، وإنما «فراغ مجلسي» للمرة الأولى.. هذا الواقع الشائك والمعقد يمكن تفكيكه على النحو التالي:

1 ـ الصيغ الانتخابية المتبقية للقانون الجديد بعد استنفاد النقاشات وكشف الأوراق، والتي يدور البحث حولها، تنحصر في مشروعين أساسيين:

● مشروع القانون الذي أقرته حكومة الرئيس نجيب ميقاتي (النسبية على أساس 13 دائرة)، مع إدخال تعديلات. تلحظ عدد الدوائر التي يمكن أن تصبح 15.

● مشروع القانون المختلط الذي كان اقترحه الرئيس نبيه بري (64 أكثري 64 نسبي)، مع تعديلات يمكن أن تطال دوائر ومقاعد.

2 ـ خارطة المواقف السياسية من قانون الانتخابات استقرت على النحو التالي:

● محور «الحريري ـ جنبلاط» الذي «ينام» على «ورقة الستين» ويلعب لعبة الوقت واستنفاد المهل القانونية ليصبح إجراء الانتخابات في موعدها وعلى أساس هذا القانون أمرا واقعا، مادام الاتفاق السياسي لم يحصل على قانون جديد، ومادام تأجيل الانتخابات غير ممكن إلا في حالة واحدة تبرره هي الاتفاق على قانون جديد ينص في إحدى مواده على التأجيل التقني ومدته.

الفارق بين وليد جنبلاط وسعد الحريري أن الأول واضح ومباشر في تمسكه بقانون الستين، فيما الحريري لا يجاهر بمثل هذا الموقف، بدليل أنه لم يقدم حتى الآن أي مشروع خاص ونهائي.

● محور «التيار ـ القوات» الذي يرفض حشره في زاوية الخيار بين انتخابات على أساس قانون الستين أو.. عدم إجراء الانتخابات والتمديد لمجلس النواب.

«الثنائي المسيحي» الذي اتفق في سياق «التفاهم الرئاسي» على الحكومة وعلى الذهاب الى الانتخابات بـ «تحالف ومع قانون جديد»، يضغط ويدفع في اتجاه الخيار الثالث، وهو الاتفاق على قانون جديد تجري الانتخابات على أساسه. فهذا القانون ما زالت إمكانية الوصول إليه موجودة في حال توافرت الإرادة السياسية... أما ما يقال عن أن التيار والقوات متفقان على رفض قانون الستين ولكنهما غير متفقين على «القانون البديل» ما يشكل نقطة ضعف أساسية لهما في معركة قانون الانتخابات، فإن الطرفين يؤكدان أنهما ذاهبان الى اتفاق ثنائي حول القانون يمكن أن يكون القانون المختلط أو أي قانون آخر يتوافر له التوافق الوطني.

● محور «بري ـ حزب الله» الذي يضغط في اتجاه مشروع «النسبية والدوائر الموسعة» وسط ظروف ومواقف داخلية غير مساعدة، ولكن ثمة فارقا بين الطرفين: حزب الله منحاز الى موقف الرئيس ميشال عون الساعي الى قانون جديد يقوم على «النسبية»، والرئيس بري منحاز الى موقف «الحريري ـ جنبلاط» وخطتهما التي تمضي قدما نحو هدفها تحت عنوان «حتمية إجراء الانتخابات على أساس قانون الستين».

3 ـ المهلة الفاصلة عن موعد دعوة الهيئات الناخبة (21 فبراير المقبل) بموجب القانون النافذ حاليا (أي قانون الـ 60) هي مهلة الحسم في تقرير مصير القانون والانتخابات على حد سواء. وهناك احتمالان:

● إما أن يصار في خلال هذه الفترة المتبقية الى توافق حول قانون جديد (وهذا أمر صعب جدا لأن ما تعذر الاتفاق عليه في سنوات وأشهر لن يكون ممكنا في أسابيع وأيام)، وفي هذه الحال تتأجل الانتخابات لدواع «تقنية» فترة أشهر محدودة وحتى نهاية الصيف.

● إما أن يتعذر مثل هذا الاتفاق وتجري الانتخابات على أساس قانون الستين في موعدها. ولكن أضيف احتمال ثالث وهو «لا انتخابات.. ولا تمديد» وفقدان المجلس الحالي شرعيته الدستورية والقانونية مع انتهاء ولايته «الممددة أصلا» (مع أن هناك من يعتبر أن المجلس يستمر بقوة الأمر الواقع وفق نظرية «استمرار المرفق العام»).

4 ـ هذا الاحتمال الثالث «المهيب» يستند الى موقف الرئيس ميشال عون وأجواء منسوبة إليه تفيد بأنه لن يقبل بخيار أو نظرية الذهاب الحتمي الى إجراء الانتخابات بقانون الـ 60 على أنه أمر واقع وبذريعة أن أولوية إجراء الانتخابات تتقدم التوافق على قانون جديد لا يزال متعذرا ومستعصيا، وأن الرئيس عون سيدفع في اتجاه تقديم صيغة بديلة عن القانون الحالي ويحمل ورقة ضاغطة لم يتحسب لها المتمسكون بقانون الستين والداعون الى التمديد ولا يستطيعون تحمل تبعاتها. فالرئيس أبلغ أكثر من جهة أنه لن يوقع أي مرسوم يتصل بانتخابات تجري على أساس قانون الستين، كما لن يوقع بطبيعة الحال أي قانون يمدد لمجلس النواب. الرئيس عون يلجأ اذن الى أول استخدام لموقعه الدستوري ولسلاح عدم التوقيع على مرسوم الانتخابات، مع ما يعنيه ذلك من عدم إجراء الانتخابات وفراغ على مستوى السلطة التشريعية وأزمة سياسية ووطنية تقود الى طرح نظام الطائف برمته وإعادة مشروع المؤتمر التأسيسي الى التداول، فهل تيار المستقبل والرئيس سعد الحريري مستعدان لخوض مثل هذه المعركة في هذا الظرف وتحمل تبعاتها التي تبدأ بانهيار العلاقة الطرية العود مع رئيس الجمهورية، وتصل الى تهديد اتفاق الطائف؟ أم أن الحريري سينخرط في عملية التوافق على القانون الجديد وتسريع الخطى في اتجاهه لتفادي الأسوأ؟! وهل الرئيس ميشال عون قادر على تحمل تبعات مثل هذا القرار والذهاب بموقفه الى النهاية ليبدأ عهده بأزمة تبدأ بمواجهة مع جنبلاط والحريري وبري، وتصل الى تعريض علاقاته الجديدة مع السعودية التي تنتظر الانتخابات النيابية وما إذا كان الحريري سيفوز فيها وسيبقى رئيسا للحكومة؟! تيار المستقبل لا يبدو أنه يأخذ موقف الرئيس عون وتهديده على مجمل الجد، لأنه سيكون كمن يطلق النار على رجليه ولا يحتمل في بداية عهده انتكاسة من هذا النوع وهذا الحجم، لأن عدم إجراء الانتخابات مخالف للدستور ولرغبة المجتمع الدولي وسيكون مصدر تهديد للاستقرار الداخلي. فأولوية إجراء الانتخابات تتقدم على ما عداها، وما يهم المجتمع الدولي هو الانتخابات وليس القانون، وأن تجري الانتخابات في موعدها لتكتمل عملية إعادة بناء السلطة، بعد انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة.

أوساط جنبلاط أيضا تشكك في إمكان ذهاب عون بعيدا في معارضة قانون الـ 60، وفي تقديرها أن الرئيس عون يمكن أن يكتفي بموقف معارض قوي من قانون الستين، وأن يذهب الى انتخابات بالقانون النافذ تجنبا لتعطيل الحياة السياسية وإدخال البلاد في دوامة توتر سياسي مؤذ للعهد ككل، خصوصا أن قانون الـ 60 يناسبه في ظل تحالفه مع القوات اللبنانية ويؤمن له وصول كتلة نيابية كبيرة الى مجلس النواب، ولا تسقط هذه الأوساط من حسابها احتمال أن يكون عون يقوم بمناورة كبيرة في سياق خطة هادفة الى انتزاع المقاعد المسيحية التي تضع قوى سياسية أولها المستقبل والاشتراكي يدها عليها، ومطلوب منها إعادة هذه المقاعد الى أصحابها، أي الى الثنائية المسيحية الجديدة. ما لا يأخذه المستقبل والاشتراكي في الحسبان أن عون ليس مثل الرؤساء الذين سبقوه، وأنه يستمر، قبل الرئاسة وبعدها، رجل المفاجآت والمغامرات، رجل الموقف والقرار.. في معركة رئاسة الجمهورية، صمد العماد ميشال عون في لعبة الفراغ الرئاسي سنتين مستخدما مع حزب الله سلاح تعطيل نصاب جلسات الانتخاب.. ماذا عن معركة الانتخابات النيابية، هل يلجأ الى لعبة الفراغ والتعطيل؟! وهل يجيز له موقعه الرسمي، لا السياسي، اللجوء الى هذا الإجراء؟! وهل تكون لديه قدرة الفصل بين مصلحته (الفريق الذي يمثل) والمصلحة المسيحية (الطائفة التي تمثل في الحكم) والمصلحة الوطنية، أم تكون له قدرة التوفيق بين هذه المصالح؟!